معدل التدخين في مصر ضعف معدل النمو السكاني

14أكتوبر/ متابعات:
كشفت دراسة أصدرتها منظمة الصحة العالمية، أن معدل انتشار التدخين في مصر وصل إلى ما يعادل ضعف معدل النمو السكاني، وأن أكثر من 51 ٪ من البالغين يتعرضون بانتظام لدخان التبغ.
كما أن 70 ٪ يتعرضون له في المباني الحكومية والمواصلات العامة و49 ٪ في المنشآت الصحية الممنوع فيها التدخين، وكشف التقرير أن الزيادة الضريبية التي تم إقرارها في يوليو عام 2010 تسببت في خفض نسبة استهلاك السجائر بمقدار 19 ٪ وزيادة إيرادات الضرائب بما يعادل 3.5 مليار جنيه مصري بما سيقلل استهلاكها بنسبة 25 ٪ وسوف تصل الزيادة في الإيرادات إلى 5.2 مليار جنيه مصري بما يؤدي إلى إقلاع أكثر من 2.1 مليون مصري عن التدخين وإنقاذ حياة 600 ألف مصري يعانون سنويا من الأمراض الناتجة عن التدخين الإيجابي والسلبي.

المدير التنفيذي للمسح الصحي الوطني الديموغرافي د. عبد الجبار الغيثي لـ 14 أكتوبر :

المسح يكتسب أهمية كبيرة في أنه يعمل على تحديث وتوسيع قاعدة البيانات الصحية

نتائج المسح ستساعد في التخطيط والمراقبة وتقييم تحقق الأهداف الوطنية في القطاع الصحي والسكاني

قال مدير عام المعلومات والبحوث بوزارة الصحة العامة والسكان المدير التنفيذي للمسح الصحي الوطني الديموغرافي الدكتور عبد الجبار علي الغيثي أن المسح الوطني الصحي الديموغرافي الذي يفترض أجراؤه كل خمس سنوات هو من أهم مصادر المعلومات التي يستفيد منها القطاع الصحي بشكل خاص و بعض الجهات بشكل عام. كما يعد رافداً للمعلومات التي يحتاجها القطاع الصحي على اعتبار أن المصادر الروتينية للمعلومات ليست كاملة وليست بالدقة التي يمكن استخدامها لاستخراج مؤشرات مهمة مثل مؤشرات وفيات الأطفال الرضع وما دون الخامسة من العمر ووفيات الأمهات وهي من أهم المؤشرات التي سيخرج بها هذا المسح.

وأضاف أن هذا المسح يعتبر من المسوح المتخصصة المهمة لما يوفره من بيانات ومؤشرات في مختلف الجوانب المتعلقة بالمتغيرات الديموغرافية والصحية للأسرة وتخدم أغراض التخطيط والتنمية وإجراء المقارنات لكثير من المتغيرات خاصة وأنه رابع مسح صحي ينفذ في اليمن ، كما يكتسب أهمية كبيرة في أنه يعمل على تحديث وتوسيع قاعدة البيانات الصحية مما يساعد على احتساب المعدلات والمؤشرات الديموغرافية والصحية.

لقاء/ بشير الحزمي

الدكتور عبد الجبار علي الغيثي

أهداف المسح

وأوضح أن الهدف العام والرئيسي للمسح على المدى الطويل هو تمكين وزارة الصحة والمؤسسات الوطنية من الحصول على المعلومات الموثقة والمؤقتة لوضع وتنفيذ ومتابعة وتقييم سياسات وبرامج صحة الأسرة والصحة الإنجابية بأسلوب فعال.
وقال: للمسح أهداف خاصة تتمثل في تحديث وتوسيع قواعد البيانات الصحية والديموغرافية على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات من أجل التمكين من الحصول على مؤشرات الوضع الحالي والديموغرافي وبالأخص المؤشرات المتعلقة بالخصوبة ومعدلات وفيات الأطفال وتلك البيانات ستساعد في العملية التخطيطية وفى المراقبة والتقييم لتحقيق الأهداف الوطنية في القطاع الصحي والسكاني، كما يهدف المسح إلى قياس مستوى المعرفة والاستخدام لوسائل تنظيم الأسرة بحسب نوع الوسيلة في محافظات الجمهورية، وكذا جمع بيانات عالية الجودة عن صحة الأسرة ، وتقييم الحالة التغذوية للأطفال أقل من خمس سنوات والنساء بين (15 – 49) سنة باستخدام القياسات الجسدية (الوزن والطول) وكذا فحص انيميا الدم لنصف العينة، بالإضافة إلى جمع بيانات عن المعرفة والسلوك للنساء حول الأمراض المنقولة جنسيا وتقييم تغيير السلوك حول استخدام العوازل، تحديد معدل وفيات الأمهات على المستوى الوطني ، كما يهدف المسح أيضا الى تعزيز قواعد البيانات الموجودة والتي تساعد متخذي القرار والمخططين في تصميم مختلف السياسات والبرامج السكانية وتزويد الباحثين والمهتمين بتلك البيانات، وأيضا تدعيم القدرات المحلية العاملة في كيفية إدارة المسوحات الصحية والديموغرافية بشكل فعال ، وقياس بعض نماذج المسح الصحي العالمي.

حاجة للمعلومات

وأضاف الغيثي أن أهم ما يترتب عليه المسح هو أن القطاع الصحي بحاجة إلى معلومات عن وفيات الأطفال دون العام ودون الخامسة على مستوى المحافظات وهو لن يتأتى إلا عن طريق المسح، كون التسجيل للوفيات أو الولادات قاصرًا في الوقت الحاضر. وأيضا وفيات الأمهات لا يمكن قياسه إلا على مستوى الجمهورية بسبب انه من الضروري أن تكون العينة كبيرة جدا ولهذا السبب تم عمل مرحلة من مراحل المسح و هي مرحلة الحصر وهو حصر مناطق العينة والتي يصل عددها إلى ثمانمائة منطقة وهى تغطي جميع محافظات الجمهورية وقد تم سحبها عن طريق خبير العينة الذي أوفد ألينا من شركة ماركو العالمية للمسوحات الديموغرافية على أساس أن يقوم بسحب العينة بطريقة عشوائية وكل هذا يتم بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء لان الإطار الذي يستخدم هو إطار تعداد 2004 م .

تدريب فرق العمل

وقال منذ 2004 حتى يومنا هذا أصبح عدد الأسر في كل منطقة عد مختلفاً ، وهناك أيضا حركة ديموغرافية و لهذا السبب تم عمل مرحلة من مراحل المسح وهي مرحلة تحديث وترقيم الأسر في مناطق العد وتمت هذه العملية والحمد لله بنجاح . حيث تم في بداية شهر نوفمبر 2012 تدريب قرابة 275 شخصا إضافة إلى 30 شخصا احتياطياً لتغطية أي عجز أو احتياج أو غياب أو أي طارئ وذلك لمدة 4 أيام تخللها المحاضرات والتطبيق الميداني في مناطق غير مناطق العد التي تم حصرها . موضحا أن عدد الفرق التي كانت في مرحلة الحصر هي 41 فريقا بحيث أن كل فريق ممثل برئيس و4 باحثين . وقد تم الاستعانة بأشخاص من المحافظات نتيجة الظروف الحالية التي تمر بها البلاد.والحمد لله تم تجاوز كل أية الإشكاليات في هذا الجانب .

مرحلة الحصر

وأشار إلى أن مرحلة الحصر تستغرق ما بين 15 - 25 يوما لبعض الفرق فالمحافظات الواسعة تحتاج إلى وقت وقد تم حصر المناطق رغم أن هناك بعض الصعوبات في بعض المناطق التي لم تستطع الفرق أن تدخل لها لأسباب أمنية وهي لا تتعدى 1 ٪ .
ولفت إلى أن المسح وبحسب ما هو مقرر له البدء في يوليو 2012 بعد توقيع الاتفاقية مع المانحين لكن بسبب بعض التجهيزات تم تأخير مرحلة الحصر إلى ما بعد عيد الأضحى المبارك . وقال: لقد أرغمنا على القيام بتحديث الإطار بالإضافة إلى البدء بالتجربة التمهيدية للاستبيانات بعد أسبوع من بداية العمل الميداني لتحديث الإطار وقد تم تدريب 24 باحثاً وباحثة وتم تقسيمهم إلى أربع فرق وتم تدريبهم لمدة 13 يوماً على جميع أدوات المسح للاستبيانات الثلاثة التي سينفذ المسح من خلالها وهي استبيان الأسرة ، واستبيان المرأة والطفل ، واستبيان وفيات الأمهات وقد تم التدريب على كل الأسئلة وكيفية إلقائها وكيفية الحصول على الإجابات بحيث لا تؤثر على جودة البيانات وعدم الإيحاء للمبحوثة بالإجابة مسبقا وقد تم التدريب من قبل خبير شركة ماركو العالمية بالإضافة إلى المشروع العربي لصحة الأسرة الذي يعتبر داعما فنيا بالإضافة إلى شركة ماركو . وقد تم تدريب الفرق على بعض المهارات في كيفية اخذ الوزن للأطفال والأمهات إضافة إلى اخذ عينة من الدم لقياس الانيميا أو فقر الدم لنصف اسر العينة لان ذلك مكلف ولن نتمكن من إجراء ذلك على كل الأسر .

تجربة تمهيدية

وأضاف بالقول: بعد التدريب نزلت الفرق إلى منطقتين ريفيتين ومنطقتين حضريتين على أساس قياس الاستبيان ومعرفة مناطق الضعف والقوة وما يمكن أن يعدل أو يضاف أو يحذف بحيث تكون متناسبة مع المجتمع اليمنى ، وقد استكملت التجربة التمهيدية ورفع التقرير وإن نشاء الله ستعقد اللجان الفنية والعليات اجتماعا لإقرار الاستبيانات بعد استيعاب الملاحظات التي وصلت ألينا ، ونحن الآن في مرحلة مراجعة بيانات تحديث الإطار وإدخالها إلى الكمبيوتر وعلى أساسها نقوم بسحب العينة التي تمثل 20 ألف أسرة . وهى عينة المسح وطبعا ال20 ألفاً تمثل 25 أسرة من كل منطقة عد . و العينة في هذا المسح تختلف عن 2003 و1998 و1991 لأننا أردنا في هذا المسح وفيات الأطفال على مستوى المحافظات ولهذا كبرت العينة لأنها في الطبيعي تكون من 10 - 12 ألفاً لكن بسبب أننا بحاجة إلى بيانات تغطي المحافظات فيما يخص وفيات الأطفال فقد وصلت العينة إلى 20 ألفاً وهذا ليس جزافا من إدارة المسح بل هو رأي الخبراء ووفق المعايير والشروط التي تخص العينات والدراسات السكانية والديموغرافية في هذا الجانب .

إدخال البيانات

وأوضح أن العمل الآن يجري في مرحلة إدخال البيانات وإن شاء الله بعد استكمالها سيتم سحب العينة . وقد تم توفير البرنامج الالكتروني الذي سيقوم باختيار العينة من كل منطقة عد بحيث لا يكون لأي شخص دخل في عملية السحب وإنما تكون العملية عشوائية 100 ٪ بحيث تعطي بيانات حقيقية ليس فيها أي تحيز .

مرحلة العمل الفعلي

وأشار إلى إن المرحلة القادمة هي المرحلة المهمة وهى مرحلة العمل الفعلي حيث ينزل الباحثون إلى الميدان لاستيفاء الاستبيانات الثلاثة و بحسب المقترح ستصل عدد الفرق في الوقت الحالي إلى ستة وخمسين فريقاً لكن بحسب الظروف والعينات .وتشتتها يمكن زيادة عدد الفرق إلى ستين أو أكثر .
وقال أن الميدان هو الذي سيفرض عدد الفرق . وسيتكون كل فريق من أربعه باحثات ومراجع ورئيس فريق بالإضافة إلى سائق وهؤلاء سيقومون بتغطية الـ20 ألف أسرة . وسيستمر العمل الميداني شهرين ، ومن نتائج التجربة التمهيدية فان المفترض أن تستوفي كل باحثة ثلاث أو أربع اسر في اليوم .
ولفت إلى أنه سيتم بالترافق مع هذه العملية وبعد أسبوعين من البدء بتنفيذ المرحلة ستبدأ عملية المراجعة المترافقة مع عملية الإدخال لمحاولة استكمال إدخال البيانات بعد فترة وجيزة من انتهاء العمل الميداني للحصول على البيانات وفق ما هو مخطط له في سبتمبر 2013م والحصول على التقارير النهائية . وقال بنهاية سبتمبر سيكون هناك ورشة وطنية لإعلان النتائج على مستوى الجمهورية وتوزيع التقارير بعد إقرارها من اللجنة الفنية واللجنة العليا .

مسح تكميلي للتعداد السكاني

وأوضح أن التعداد السكاني لا غنى عنه بتاتا حتى وان وجد نظام معلوماتي . مشيرا إلى أنه من خلال عمله كعضو في اللجنة الفنية للتعداد يقوم بطرح ما تحتاجه وزارة الصحة من بيانات . وقال نحن نستفيد من التعداد بان يوفر لنا بيانات للمباني الخاصة بوزارة الصحة سواء مرافق صحية تقدم خدمات أو مباني ومكاتب صحة وخلافه. موضحا أن التعداد سيصل إلى كل أسرة وهو ما يعنى أن تكون البيانات على مستوى عال من الدقة.
وأكد صعوبة أن يدخل التعداد في التفاصيل الصغيرة لخصائص الأسرة لكن المسوحات ستغطي ا الأجزاء' التي لا يمكن للتعداد أن يغطيها . وهي مسوحات تكاملية للتعداد على أساس أن يكون فيها تتبع الأسر بشكل جديد.
وقال: لقد طرحت الوزارة رؤيتها فيما يخص البيانات التي ينبغي أن يشملها التعداد و تخدم القطاع الصحي .

في لقاء تشاوري للمعاقين والعاملين في مجال رعايتهم بصنعاء

مشاركون: هدفنا الارتقاء بأوضاع المعاقين وتعزيز الشراكة بين الجهات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة

عقد بصنعاء اللقاء التشاوري الثاني للمعاقين والعاملين في مجال رعاية المعاقين الذي نظمه الاتحاد الوطني لجمعيات المعاقين اليمنيين وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين على مدى يومين وهدف اللقاء الذي عقد تحت شعار "معاً لتعزيز مبدأ الشراكة"، بحضور عدد من القيادات العاملة في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، فضلا عن ممثلين لمختلف شرائح الإعاقة' الى مناقشة قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن، والسبل الكفيلة بالارتقاء بأوضاعهم، وتحسين جودة الخدمات المقدمة لهم، فضلا عن تعزيز قيم الشراكة بين مختلف الجهات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

صنعاء/ بشير الحزمي – فايزة مشورة

الدكتورة أمة الرزاق حمد

عبدالله الهمداني

هشام سيلان

وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمة الرزاق حمد أكدت في افتتاح اللقاء الاهتمام العالي الذي توليه السياسة الحكومية لشريحة المعاقين من أجل تأهيلهم ودمجهم في المجتمع بشتى الوسائل والطرق والارتقاء بأوضاعهم المعيشية والاجتماعية .
وأشارت إلى جملة من الصعوبات التي تعترض تقديم الخدمات للمعاقين بسهولة ويسر و منها زيادة عدد المستفيدين من خدمات الصندوق إلى 180 ألف معاق ومعاقة مع بقاء موارد الصندوق كما هي عليه أثناء تأسيسه وزيادة عدد المؤسسات المستفيدة من خدمات الصندوق إلى نحو 150 جمعية ومركزاً حكومياً في عموم محافظات الجمهورية وتنصل الجهات ذات العلاقة من القيام بمهامها وفقا للقانون .
واوضحت أنه رغم قلة موارد الصندوق إلا أن الصندوق يقوم بدعم المشاركات الخارجية والوطنية من ندوات ومؤتمرات وفعاليات إلى جانب دعم 7 آلاف مستفيد من الخدمات التعليمية بمختلف مراحلها منهم 1800 في المرحلة الجامعية و4500 مستفيد من العلاج الطبيعي والوظيفي . داعية إلى تدارس كافة الصعوبات التي يواجهها المعاقون والوقوف بجدية أمامها واتخاذ القرارات والتوصيات الكفيلة بتجاوزها.

إجراءات لتصحيح المسار

من جانبه قال المدير التنفيذي لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين عبدالله الهمداني أن اللقاء التشاوري الثاني هو من أجل تقييم كل الأعمال والممارسات وأوجه القصور وصور النجاح التي تحققت على صعيد خدمة المعاقين رغم الصعوبات الكبيرة في العدد المتزايد والمتدفق باستمرار للأشخاص ذوي الإعاقة وتنوع احتياجاتهم ، معربا عن أمله في أن يخرج اللقاء بمنظومة من الإجراءات المتكاملة لتصحيح مسار العمل في خدمة المعاقين وإشراكهم في صنع التنمية على مستوى الوطن.
وقال المدير التنفيذي لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين ،إن اللقاء قد هدف للتشاور ومناقشة الصعوبات التي تواجه العمل في مجال الإعاقة، ووضع الحلول والمعالجات لها بما يضمن تحسين الخدمات المقدمة لشريحة الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب تقييم أداء الجمعيات والمراكز العاملة في مجال الإعاقة، والتأكد من مدى التزامها بالقوانين المنظمة للعمل، وكذا مدى الاستفادة من الدعم الذي يقدمه صندوق رعاية وتأهيل المعاقين لتنفيذ البرامج والأنشطة التدريبية والتأهيلية، وتقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة.

تجاوز الصعوبات والمشاكل

من جهته دعا رئيس الاتحاد الوطني لجمعيات المعاقين اليمنيين عثمان الصلوي إلى التفاعل مع هذا اللقاء التشاوري من أجل تجاوز الصعوبات والمشاكل التي تعترض المعاقين في جميع المحافظات .
وقال: لقد هدف اللقاء الخروج بآليات ومعايير واضحة تضمن حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على حقوقهم دون عناء. مؤكدا ضرورة تطوير مبدأ الشراكة بين كافة الأطراف العاملة في ميدان الإعاقة، ووضع الآليات والمعايير التي توضح دور وواجبات كل جهة نحو الأخرى.

عمل وطني وإنساني

بدوره قال هشام سيلان رئيس مؤسسة البسمة لذوي الاحتياجات الخاصة أن رعاية المعاقين عمل وطني وإنساني ويحتاج إلى تضافر جهود الجميع في الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأيضا المنظمات الدولية .
وأوضح أن المعاقين في بلادنا بمختلف أنواع الإعاقات الذهنية أو الجسدية يمثلون رقما كبيرا وبالتالي فأن الاهتمام بهم ورعايتهم وتأهيلهم ودمجهم في المجتمع ليكونوا أدوات فاعلة في البناء والتنمية يتطلب جهوداً كبيرة ومشاركة فاعلة من القطاع الخاص .
وأشار إلى أن مؤسسة البسمة كمنظمة مجتمع مدني تقوم بجهود كبيرة في رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين ذهنيا وبخاصة الأطفال وذلك في إطار الأنشطة والفعاليات التي تنفذها المؤسسة ، وقد قطعت خلال الفترة الماضية شوطا كبيرا في تقديم خدماتها في مجالات التدريب والتأهيل لهذه الشريحة الهامة .

أوراق عمل وتوصيات

وكانت قد استعرضت خلال اللقاء عدد من أوراق العمل تناولت في مجملها الصعوبات التي تعترض عمل الجهات المعنية، وتحديد أوجه القصور، وكيفية تطوير الأداء والتنسيق بين مختلف الجهات لتحسين الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة..وقد خرج اللقاء بعدد من التوصيات الهامة .